

مصر

اقتراح تمديد الولاية الرئاسية:

هل يعيد الحياة إلى السياسة المصرية؟

والحق في التظاهر، وعلاقة الحكومة بالبرلمان.

أين «الساسة» من هذا المقترح؟

يعول البعض على هذه الفترة، كي «تصحّي» سياسي مصر، أو لتعيد بالأحرى النض السياسي إلى الأشخاص والجهات التي انكفأت بفعل موت المجال العام في عهد السيسي. الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ورئيس لجنة الخمسين التي كتبت دستور 2014، عمرو موسى، خرج عن صمته الطويل الذي استمر طيلة فترة حكم السيسي، ليؤكد أن «الحديث المعاد عن تعديل الدستور، في سنة انتخاب الرئيس، يثير علامات استفهام بشأن مدى نضوج الفكر السياسي الذي يقف وراءه». فور هذا التصريح، بدأت آلة الإعلام المؤيدة للسلطة المصرية بمهاجمة موسى ووصفته إحدى الصحف بـ«المضطرب»، ولا سيما أنه طالب بأن يُقدم مجلس النواب على «تفعيل الدستور لا على تعديله»، وذلك بعدما دعا السيسي بنفسه إبان توليه وزارة الدفاع المصريين إلى التصويت على دستور موسى بـ«نعم».

ومن بين الذين نتجه الأنظار إليهم بانتظار موقف تجاه تمديد فترة الرئاسة، حمدين صباحي، الذي لم يعلق بعد على هذا الأمر. صباحي هو الآخر كان مهادناً للسلطات في بداية حكم السيسي، وهو ما جعل المصريين الذين أتدوه بعد ثورة «25 يناير» وفي الانتخابات الرئاسية الأولى، يتفصّون من حوله، وخصوصاً مع انكفائه من المشهد العام.

إلى جانب موسى وصباحي، قد يكون المستشار هشام جنيته من الأصوات التي تشكل أهمية في

قد يعيد الحديث عن تمديد الولاية الرئاسية بموجب تعديل دستوري. الحياة في السياسة المصرية المعقدة منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم. لذلك تتجه الأنظار إلى بعض الأشخاص والجهات لمعرفة موقفها من هذه القضية الحساسة، في ظل التشكيك بقدرة تأثيرها بحال كانت الرئاسة قد حسمت قرارها باحتمية التمديد

القاهرة - أحمد فوزي

بدلاً من أن تصبح مصر ساحة سياسية ساخنة بفعل قرب انتخابات الرئاسة (أيار/ مايو 2018)، نرى فيها تنافس المرشحين أمام الرئيس عبد الفتاح السيسي، بعد سنوات صعبة يعيشها المصريون في عهده، تتعالى الأصوات الآن، كما بات معروفاً، للمطالبة بتعديل دستوري



بدأ الإعلام بمهاجمة موسى وإحدى الصحف وصفته بـ«المضطرب»



يطيل مدة الرئاسة حتى تصبح ست سنوات بدلاً من أربع فقط. لكن «السخونة» الغائبة عنها بفعل غياب المرشحين الفعليين، وخصوصاً أنه لا بديل جذاباً من السيسي، تحوّلت إلى جدال بين المؤيدين لتعديل مدة الرئاسة وبين رافضيه. في حقيقة الأمر، إن دستور 2014 لم يطبق أصلاً حتى يتم تعديل مواده، وجرى تجاهله في قضايا مهمة كثيرة، أبرزها أزمة تيران وصنافير،

فلسطين

غزة بلا «ذهب أصفر» خلال أعوام

هي على أبعد تقدير خمس سنوات فقط وستستورد غزة الرمال، فالاحتلال الذي بدأ سرقة «الذهب الأصفر» قبل أعوام. تستنزفه الآن وزارة الاقتصاد في القطاع ومعها التجار. وخاصة أن الإعمار بقي حاجة ملحة نتيجة ثلاث حروب شنت خلال ستة أعوام

غزة - مروة صابر

حالة شبه الفراغ السياسي في غزة، بين «حكومة ظل» تديرها حركة «حماس» ووزارات مشلولة تابعة لإمارة حكومة «التوافق الوطني» في رام الله، وضعت «سلطة جودة البيئة» في موقف ضعيف أمام وزارة الاقتصاد التابعة لإدارة «حماس»، فالوزارة تواصل سحب الرمال الصفراء المخصصة للبناء من مقالعها بصورة عشوائية من دون مراعاة لنتائج ذلك، وخاصة أن دراسات سابقة حذرت من تأثير سحب الرمال على المخزون الجوفي للمياه، الذي يعاني أصلاً استنزافاً شديداً بسبب تسرب مياه البحر

إليه من جهة، وسرقة الاحتلال الإسرائيلي له من جهة أخرى. وفضلاً عن محدودية كميات الرمال الصالحة لاستعمالها للبناء في القطاع (مساحته لا تتعدى 365 كلم مربعاً)، فإن نقصان الرمل سوف يمثل مشكلة في تغطية الحاجة العمرانية للسكان، وخاصة أن نذر مواجهات أخرى مع الاحتلال لا تزال قائمة، وهو ما يتبعه حتماً تزايد في نسبة إعمار ما قد يدمر، علماً بأن القطاع يستهلك 12 مليون متر مكعب سنوياً من الرمال لأغراض البناء.

وفي الحرب الأخيرة وحدها (2014)، دُمّر نحو أحد عشر ألف وحدة سكنية كلياً وفقاً لإحصاءات شبه رسمية، ومنذ ذلك الوقت تسير عملية الإعمار ببطء، لكن الاحتلال لا يزال يقنّن دخول مستلزمات البناء.

هذا الواقع كان يفترض بوزارة الاقتصاد أن تقنن بدورها عملية سحب الرمال وفق الأولويات، لكن المدير العام لـ«المصادر الطبيعية» في الوزارة، عبد القادر بنات، يجيب بأن هناك توجهاً نحو استيراد الرمال من صحراء سيناء في حال تحسن العلاقات مع مصر، ناهياً

هذه المرحلة أيضاً، ولا سيما بعد ما شهده الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات من إقالة من مصبه بقانون من السيسي شخصياً ثم محاكمته. تكتل «25 . 30» في البرلمان المصري والذي عارض من قبل أكثر من قانون في البرلمان، ينظر إليه البعض - برغم

تمير اتفاقية الجزيرتين - باعتباره عنصراً أساسياً من بين الراضين لتعديلات الدستور أو على الأقل للتشويش على القضية في البرلمان، وإحداث ما قد يساهم في رفض شعبي لتعديلات المقترحة والتي، بحال تمريرها، ستبقى السياسي رئيساً مصر حتى عام 2020.

وإلى ذلك، إن أصوات مثل النائب المخرج خالد يوسف (شارك في حملة السيسي للرئاسة في 2014)، والنائب هيثم الحريري الذي طالما عارض سياسات السيسي وتوجهات حكومته الاقتصادية، من المتوقع أن تكون حاسمة داخل البرلمان تجاه هذه القضية.

عن أن هناك «استخداماً جائراً للثروة الرملية لدرجة يصل فيها الاستخراج إلى الطبقات الطينية التي تعمل كفلتر لمياه المطر قبل وصولها إلى المياه الجوفية»، ويعزو هذا السلوك إلى «رغبة

وجود «استعمال جائر للرمال» رغم وعود سابقة من «الاقتصاد» بالعمل على خطط تحد من استنزاف الرمال. هذا الحديث يتناقض مع حديث أحد المالكين في مقلع خاص

يؤدي استنزاف الرمال إلى التأثير في مستويات المياه الجوفية (أي بي إيه)



الوزارة في حصد الأرباح نتيجة الإقبال المتزايد على مستلزمات البناء»، ولا سيما أن المقالع الخاصة حتى لو تملكها صاحب الأرض لا يحق له التصرف فيها بحرية دون الحصول على ترخيص من الدائرة المختصة في وزارة الاقتصاد. لكن مالك المقلع لا يحصل على نسبة كتلك التي تجنيها الحكومة. بجانب ذلك، ارتفع سعر الإيصال المفروض من الحكومة (الإيصال قيمة ما يدفعه المقاول عن ثمن كل كوب لوزارة الاقتصاد) عن العام الماضي بنسبة 35%، ففي حين بلغ الإيصال في عهد السلطة الفلسطينية (حركة «فتح») 30 شيكلاً، فإن قيمته اليوم تعادل مئتي شيكل قبل أن تصل «نقطة» الرمل إلى المواطن بقيمة 450 شيكلاً مع احتساب المسافة التي تقطعها الشاحنة (100 دولار أميركي = 350 شيكلاً)، فيما لا تتكبد الحكومة تكاليف تشغيلية في مجمل هذه العملية.

ووفق إحصائية رسمية، يبلغ عدد المقالع 15 في جميع أنحاء القطاع، ما بين حكومية صافية، أهمها عند المنطقة الحدودية شمال غرب القطاع ومنطقة المواصي في خان